

جوانب من السياسة الاستعمارية البريطانية في أوغندا (1894-1962)

أ/ سليمان يوسف
(جامعة خميس مليانة)

مقدمة

أوغندا دولة غير ساحلية تقع في الجزء الشرقي من إفريقيا، خضعت للحماية البريطانية عام 1894 بعد تنافس طويل حصل بينها وبين ألمانيا في ضم هذا الجزء لإحدى الطرفين، وانتهى بعقد اتفاقية هيلوغولاند 1890 التي سمحت لبريطانيا بفرض سيطرتها على منطقة البحيرات الكبرى، وكانت أوغندا في هذه الفترة تحت حكم الملك موانغا، والذي يتحمل الكثير من مسؤولياته تجاه بلاده بحيث هو من كان وراء إمضاء وثيقة الحماية على مملكته بوغندا. ومنذ إعلان الحماية البريطانية على أوغندا 1894 وإلى غاية الاستقلال عام 1962 وهي تمارس سياسيات متنوعة من أجل أن تبقى أوغندا منطقة تلبي حاجيات بريطانيا من مختلف المنتجات الزراعية والمعدنية، خاصة بعد اتفاقية عام 1900 التي قيدت اقتصاد المنطقة وجعلته شبه محكر بالنسبة للبريطانيين ما انعكس سلبا على السكان المحليين أدى بهم الأمر إلى الوقوف في وجه تلك الأساليب المختلفة التي نهبت ممتلكاتهم وشتت أوصالهم في كل النواحي.

أ/ نظام الحكم الإداري والقضائي البريطاني في أوغندا

إن الإعلان الصادر عن الحكومة البريطانية في الثامن عشر جويلية 1894 والمتعلق بإعلان الحماية الرسمية على أوغندا، لم يكن يشمل أراضي وممالك أوغندا كلها، بل شمل المنطقة التي تشغلها مملكة بوغندا⁽¹⁾ والأقاليم التابعة

لها كأراضي كوكي وأنكولي وبانيورو وبوسوجا، وقد حدث قبل إعلان الحماية الرسمية أن خاضت الحكومة البريطانية في المنطقة سلسلة من الحملات على المناطق المجاورة مما نتج عنه توسع رقعة محمية بوغندا في السنوات التالية⁽²⁾. وقبل مغادرة السير جيرالد بورتال بوغندا عائداً إلى ساحل إفريقيا الشرقي كلف الكابتن ماكدونالد (Macdonald) بإدارة محمية أوغندا مؤقتاً، فُضِّل هذا الأخير يدير شؤون المحمية حتى نوفمبر 1893، عندما تسلم إدارتها منه الكولونيل السير هنري كلوفيل حيث أدار شؤون المحمية بالإضافة إلى قيادة الجنود السودانيين كونه يتقن اللغة العربية جيداً، وما إن تم الإعلان الرسمي بالحماية على أوغندا حتى عين السيد أرنست بركلي (E. Berkeley) قنصلاً عاماً لبريطانيا في محمية أوغندا، ووصل إلى العاصمة كمبالا في ماي 1895، وأعلن بعد شهر عن ضم بانيورو وبوسوجا وكافرونندو وبلاد الناندي إلى محمية أوغندا⁽³⁾.

ومنذ منتصف عام 1895 أصبحت وزارة الخارجية البريطانية مسؤولة مباشرة عن الإدارة في كل مناطق النفوذ البريطاني في إفريقيا الشرقية، وفي 30 جويلية 1896 أصدرت نفس الوزارة بلاغاً بشأن محمية أوغندا ينص على أن أراضي بانيورو وما يلي الجهة الغربية من منطقة بوغندا، إلى جانب مملكة بوسوجا والأراضي الواقعة إلى الشرق أنها بموجب هذا البلاغ قد وضعت داخل حدود محمية أوغندا، وتحت إشراف وزارة الخارجية البريطانية⁽⁴⁾.

وفي مارس 1899 غادر أرنست بركلي أوغندا بسبب مرضه، فعينت وزارة الخارجية مكانه السير هاري جونستون⁽⁵⁾ في جويلية من نفس العام قوميسيراً خاصاً للمحمية، وكلفته بأن يضع تقريراً عن الطريقة المثلى التي يجب أن تحكم بها المحمية، وما إن تولى مهامه حتى توصل بشأن هذا الصدد إلى أكثر من اللازم، وذلك بمساعدة زعماء القبائل والممالك بتشجيعهم على أن

يحكموا أنفسهم بأنفسهم وإعطائهم فرصة لإدارة شؤون قبائلهم وممالكهم، دون تدخل كبير من جانب الموظفين الأوربيين، ولكن وفق نصائح وإرشادات الحاكم العام، وحكام الأقاليم، وهو ما يعرف بالحكم الإداري غير المباشر Indirect Rule⁽⁶⁾، وسرعان ما عقد سلسلة من الاتفاقيات مع أبرز الممالك الوطنية، كانت أهمها الاتفاقية المبرمة في 10 مارس 1900 (Agreement Buganda) مع مملكة بوغندا، تلك المعاهدة التي كان يعلق عليها جونستون آمالا في أن ينجح البوغنديين في حكم مملكتهم بأنفسهم⁽⁷⁾، أما إذا عجزوا عن ذلك فيكون على حكومة بريطانيا أن تلغي هذه الاتفاقية وتحكم البلاد حكما مباشرا، وقد اعتبرها جونستون الدستور الذي تدير عليه البلاد (الميثاق الأعظم)، وعلى العموم فقد أكدت اتفاقية 1900 وضعية بوغندا كجزء من محمية أوغندا مع اعترافها بالنظام السياسي والإداري القائم بها بشرط أن يبقى الملك أو الكاباكا⁽⁸⁾ على رأس المملكة، إلى جانب الرؤساء والزعماء الموالين للحكومة البريطانية، مع تنفيذ كل مطالبها ويتقاضون مرتباتهم من حكومة المحمية وليس من حكومة بوغندا⁽⁹⁾ كما يساعد الكاباك (الملك) في إدارة شؤون الحكم ثلاث وزراء (الكاتيكيرو)، لابد أن يوافق الممثل البريطاني على تعيينهم ويساعده أيضا برلمان أو مجلس وطني يسمى اللوكيكو يتكون من الوزراء الثلاث ورؤساء المديريات (باسازا)⁽¹⁰⁾ بالإضافة إلى 66 عضو يتولى الكاباكا تعيينهم⁽¹¹⁾، ويتمتع هذا المجلس ببعض الحقوق، فمن حقه مناقشة جميع المسائل المتعلقة بالإدارة المحلية في المملكة كما له الحق في تعيين الكاباكا الجديد⁽¹²⁾.

أما بخصوص الأرض وحيازتها، فقد أخذ جونستون بعين الاعتبار ما طالب به الزعماء البوغنديون من حقوق في الأرض، فلقد اقتطع منها قسم للكاباكا والزعماء الذين معه فصارت ملكا خاصا لهم أطلق عليها أرض المילו

(Milo)، في حين اعتبرت باقي الأراضي الأخرى تابعة للتاج البريطاني، فهي ملك للحكومة المركزية، وبموجب هذه الاتفاقية تنازل كاباكا بوغنده وزعمائه عن 10550 ميل مربع من الأرض البور والأرض غير المشغولة بالزراعة والغابات المحيطة بها للتاج البريطاني لاستغلالها¹³، كما اشترطت هذه الاتفاقية أن يدفع جميع أصحاب الممتلكات في بوغنده الضريبة إلى بيت المال في المملكة، وفيما يخص إشراف هذه المحمية فأمرها سيكون من صلاحيات وزارة الخارجية هي من لديها حق التصرف في المحمية ككل، وعبر من جهته السير هاملتون جونستون عن هذه الاتفاقية فقال: «إن مملكة بوغنده والمحافظات المجاورة لها في حقيقة الأمر هي بلاد رجل أسود، وهم الأجدر بأن يحكموا بلادهم بأيديهم....»⁽¹⁴⁾.

إن أهم عوامل نجاح المفاوضات التي أدت إلى إبرام اتفاقية 1900 تعود إلى كون كاباكا بوغنده «داودي كوا» الذي خلف الملك موانغا في جويلية 1897 وهو وقتئذ كان لا يزال طفلاً لم يتعدى عمره الخمس سنوات ويخضع لوصاية ثلاثة من كبار الزعماء البوغنديين الأمر الذي لا يمكنه من التمسك بسلطاته التي أفقدته الاتفاقية الممضاة الشيء الكثير من ممتلكاته لصالح ممثل الحكومة البريطانية في المحمية، هذا من جهة، ولحساب كبار الزعماء في البلاد من جهة أخرى، وبقيت هذه الاتفاقية الموقعة عام 1900 قيد العمل إلى غاية 1905 أين تحول الإشراف على محمية أوغندا من وزارة الخارجية البريطانية إلى وزارة المستعمرات⁽¹⁵⁾، ومنذ هذا التاريخ (1905) وإلى غاية خمسينيات القرن العشرين سيطر حاكم المحمية ومن ورائه وزارة المستعمرات سيطرة مطلقة على شؤون الحكم والتشريع في البلاد، وفي 1902 طالبت حكومة الكاباكا، حاكم المحمية بأن يدرج ضمن اتفاقية 1900 بند آخر يسمح لبوغنده بتشكيل محكمة عليا مدنية وإجرامية، تشرف على كل النزاعات والخصومات

في المملكة، ومن جهتها حكومة المحمية وافقت على الأمر وطالبت وزارة الخارجية بإدراج هذا البند ضمن الاتفاقية، وللإشارة فإن الاتفاقية قبل أن يعقدها السيد جونستون كانت قد درست من قبل وزارة الخارجية والتي بدورها أعطت موافقتها عليها⁽¹⁶⁾.

وحتى تتمكن الإدارة البريطانية في التحكم الجيد لكل المحمية، عقدت أيضا معاهدات أخرى مع ممالك تورو وأنكولي وبانيورو، وكانت نفس البنود التي وضعت في اتفاقية بوغنده قد أعيد تطبيقها مع تلك المحافظات إلا بعض البنود كتقسيم الأرض أو تشكيل مجلس محلي للمحافظة، فإن ذلك قد امتازت به بوغنده فقط بينما باقي الممالك والمقاطعات الأخرى طبق فيها النظام المباشر في الحكم مع التدخل الكلي للحكومة البريطانية في جميع الأمور، والأمر الذي زادهم إصرارا على حكم أوغنده بقبضة من حديد هو أن المنطقة لم تشهد استيطان للرجل الأبيض مقارنة مع جارتها كينيا وتنجانيقا، ويرجع سبب خلو منطقة أوغنده من الاستيطان الأوربي إلى موقعها الكائن داخل القارة وبعدها عن الموانئ البحرية، إلى جانب افتقارها لوسائل النقل الحديثة، هذا ما جعل المستعمرين الأوربيين أو البريطانيين بالخصوص يعتمدون بالدرجة الأولى على السكان المحليين في سبيل استغلال المنطقة اقتصاديا وفرضت عليهم قوانين أنهكت كاهلهم بإبقائهم تحت سيطرة الحكومة⁽¹⁷⁾.

وعلى ضوء كل ما سبق، يمكن القول أن الإدارة الاستعمارية البريطانية استطاعت بفضل تطبيقها لنظام الحكم غير المباشر في المنطقة وبالخصوص في مملكة بوغنده أن تسيطر على الوضع دون أن تكلف إدارتها مجهودات كبيرة ومراكز حكومية مدعمة بأعداد هائلة من الجند، مثلما كان الحال مع الجارة كينيا التي طبق فيها نظام الاستعمار المباشر الذي يفرض عليها التدخل في جميع الأمور⁽¹⁸⁾.

ومع بداية سنوات العشرينيات لم تكتفي الحكومة البريطانية بتطبيقها لهذا النظام، فقد أعادت نظام الحكم المباشر وأقرنته مع النظام السابق حتى تبقى كل أشكال السلطة العليا والقضايا المهمة في يدها وتترك الأمور الداخلية البسيطة في أيدي الحكومة المحلية والزعماء والرؤساء التقليديين، وتظهر معالم الحكم المباشر إلى جانب الحكم الغير مباشر من خلال إنشائها لهيئات مساعدة للحكام، متمثلة في المجالس التنفيذية والتشريعية التي تم تأسيسها عام 1920، ويضم المجلس التنفيذي بدوره مجموعة من كبار الموظفين البريطانيين لدى حكومة المحمية و كبار المزارعين الهنود ، ويعطي لها صلاحيات أوسع فيما يخص الامتيازات، حتى حكومة المحمية من جانبها كانت تقف مع هذا المجلس باعتباره منفذ لسياستها في المنطقة كونه لم يكن يسمح للإفريقيين بالترشح أو الانتخاب فيه، إلى جانب إصداره لمجموعة القرارات والقوانين التي تسيير عليها المحمية، أما المجلس التشريعي أو ما يعرف بـ "Legco"، الذي تم تأسيسه في نفس العام فقد ضم العديد من الموظفين الكبار إلى جانب أصحاب رؤوس الأموال الأجانب والمزارعين (الأوروبيين والآسيويين)، ورجال الأعمال البيض وما يميز هذا المجلس عن السابق هو أنه يسمح للإفريقيين بالانخراط فيه أو الترشح له فيما يخص المقاعد المخصصة للإفريقيين به، وعلى الرغم من ذلك إلا أن السنوات الأولى لم يكن له دور ايجابي بالنسبة للإفريقيين باعتبار العدد القليل من المناصب التي كانت تخصص لهم، وبقي على ذلك إلا بعد الحرب العالمية الثانية أين أصبح له دور فعال في اطار الحركة الوطنية⁽¹⁹⁾.

ب / سياسة الاستغلال الاقتصادي:

يعتبر الدافع الاقتصادي من بين أهم الدوافع التي أجبرت السياسة البريطانية لخوض غمار المنافسة في ما وراء البحار، من أجل تدعيم اقتصادها الذي

عرف مع بداية القرن العشرين تطورا متزايدا مما يتطلب على الدولة توفير كل الموارد التي يحتاجها القطاع الاقتصادي، وأوغندا اعتبرت في نظر العديد من الساسة البريطانيين بمثابة المزرعة الهامة لتدعيم بريطانيا بالعديد من المنتجات الزراعية، خاصة وأن شركة شرق إفريقيا البريطانية كانت قد صنفت أوغندا من بين الدول التي تحوز على أجود التربة الزراعية ولطافة الجو فيها يتناسبان وإنشاء العديد من المزارع لمختلف المنتجات، ويعد تعيين النقيب البريطاني السيد فريدريك لوغارد Frederick Lugard⁽²⁰⁾ كقائد عسكري لشركة شرق إفريقيا البريطانية بمثابة تمديد للمشاريع البريطانية التجارية والزراعية في أوغندا، وما إن استلم مهامه في شكل رسمي في 30 مارس 1890، حتى عمد إلى إبرام العديد من الاتفاقيات والمعاهدات مع ملوك وزعماء المنطقة، تعمل بموجبها على تسهيل عملية توغل واستغلال الشركة في داخل المنطقة بدون عراقيل، وكانت أبرزها تلك المعاهدة التي أبرمها "لوغارد" مع الملك "موانغا" في 26 ديسمبر 1890، والتي سمح الملك بموجبها للشركة بامتلاك العديد من الأراضي الزراعية في مملكة بوغندا⁽²¹⁾.

وبعد أن توطدت أركان الامبريالية البريطانية في أوغندا بشكل رسمي، وتعيين السير "هاري جونستن" Harry Johnston كحاكم عام للمحمية في مارس 1899، استجوب على حكومته أن يخلق قاعدة اقتصادية قوية من شأنها أن تعمل على تمويل حكومة المحمية بكل ما تحتاجه من مؤونة، وخلق مزارع فلاحية تساهم هي الأخرى في تطوير الاقتصاد البريطاني⁽²²⁾.

وعلى ضوء ذلك فإن أول شكل من أشكال توطيد أركان الاستغلال الاقتصادي في أوغندا، هي تلك المعاهدة (معاهدة بوغندا 1900) التي عقدتها حكومة المحمية مع مملكة بوغندا، وفي بندها المتعلق بتوزيع الأراضي الزراعية على الرؤساء والزعماء المحليين الموالين لحكومتها⁽²³⁾.

وهو ما سيمكنها من فرض سيطرتها على هؤلاء المزارعين بفرض قوانين تجبرهم على زراعة المحاصيل النقدية والتي تحتاجها بريطانيا في تطوير اقتصادها التجاري.

وحتى تتمكن الإدارة الاستعمارية من استغلال هذه الأراضي أحسن استغلال عملت في 1901 على إنشاء خط للسكة الحديدية يربط شواطئ بحيرة فيكتوريا بمدينة "كيسمايو" Kusmaïou، تسهل من شأنها عملية نقل المنتجات الزراعية خارج المحمية وتصديرها نحو مناطق أخرى، وفي عام 1903 بدأت أولى التجارب الزراعية الخاصة بزراعة القطن في المنطقة، والتي أعطت نتائج أحسن بكثير مقارنة مع بعض المزارع البريطانية المتواجدة في أمريكا اللاتينية والهند، وهو الأمر الذي دفع بحكومة المحمية بإلزام معظم المزارعين الأوغنديين بزراعة هذه المادة، على شرط أن يتم تسويق هذا المنتج إلى الشركة البريطانية، والتي بدورها تعمل على تسويقه في الأسواق العالمية بأثمان مرتفعة⁽²⁴⁾.

والجدير بالذكر أن هذه السياسة الزراعية التي طبقتها بريطانيا في أوغندا، قد حققت أرباحا متزايدة من سنة لأخرى، والجدول الآتي يوضح لنا تزايد نسب الفوائد المحققة على مر سبع سنوات فقط⁽²⁵⁾.

السنوات	الوزن بالطن	الفائدة المحققة بالمليون جنيه£
1906-1905	241	1.089
1908-1907	3973	51.594
1910-1909	6209	59.596
1912-1911	13378	165.412

ومع بداية الحرب العالمية الأولى كانت زراعة القطن قد انتشرت على معظم المناطق الشرقية للمحمية، وبالأخص في مقاطعات "بوزوغا، تورو،

تيزو" (Busoga, Toro, teso)، وزادت بدورها إيرادات الحكومة البريطانية، ففي إحصائيات لسنة 1914 بينت أن ارتفاع نسبة الانتاج إلى 328000 طن، وبذلك زادت مداخيل الحكومة البريطانية بـ 60 ٪ مقارنة بالسنوات الأولى للإنتاج⁽²⁶⁾. وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وتجريد ألمانيا من ممتلكاتها في شرق إفريقيا جراء انهزامها في الحرب فزادت بذلك أسس الاستغلال الاقتصادي بالنسبة لبريطانيا في المنطقة وخاصة في الجانب الزراعي والتجاري منها، وأوغندا من جهتها والتي كانت قد نجحت كثيرا فيها زراعة القطن، جُرب إلى جانبه زراعة مادة البن⁽²⁷⁾ مع بداية سنوات العشرينيات والذي أعطى هو الآخر نتائج جيدة، دفع مرة أخرى السلطات الاستعمارية البريطانية في المحمية بفرض هذا النوع من الزراعة على المزارعين الأوغنديين والآسيويين⁽²⁸⁾ (الهنود)، والذين دخلوا ميدان إنتاج هذه المادة بشكل واسع حققت من ورائهم الإدارة البريطانية أرباحا طائلة، وقد وصل تعدادهم لعام 1926 نحو 176 مزارع كبير، أي مانسبة 58 ٪ من مجموع المزارعين الكبار في أوغندا⁽²⁹⁾ وعلى ضوء كل ذلك استطاعت السلطات الاستعمارية البريطانية في المنطقة أن تحقق نتائج جد إيجابية بفضل سياستها المحكمة التي فرضتها على هؤلاء المزارعين المحليين والآسيويين، والذين انتشروا بشكل مكثف في المحافظات الشرقية والشمالية لأوغندا، أين تتوفر التربة الصالحة المناخ الملائم لزراعة مادة البن، وفي بداية سنوات الثلاثينيات وظهور الأزمة العالمية (1929) تراجع سعر مادة القطن في الأسواق العالمية، عكس مادة البن التي بقيت محافظة على أسعارها في الأسواق العالمية مما مكن السلطات البريطانية من تجنبها الوقوع في أزمة مالية جراء تكدس السلع الأخرى، وكما أشرنا فإن مادة البن قد حققت مداخيل معتبرة للإدارة الاستعمارية في المحمية والحكومة البريطانية في لندن، والجدول التالي يوضح ذلك⁽³⁰⁾.

المزارعين المحليين				المزارعين الآسيويين	السنوات
المجموع بالمليون جنيه	المنطقة الشرقية	بوزيغو Busigo	بوغندا Buganda		
£1.00م	0	£0.4م	£0.6م	£20.820م	1922
£1.787م	£0.353م	£0.475م	£0.959م	£18.844م	1925
£8.731م	£2.924م	£1.134م	£4.673م	£18.408م	1928
£20.900م	£1.816م	£2.114م	£16.970م	£17.599م	1931
£30.349م	£5.276م	£4.023م	£21.050م	£13.391م	1934
£43.503م	£9.853م	£6.080م	£27.570م	£13.472م	1936

ويمكن القول أن السياسة الاستعمارية الاقتصادية التي طبقتها الحكومة البريطانية في أوغندا قد عادت عليها بالفائدة الكبيرة⁽³¹⁾، فقد تخلصت بدرجة أولى من كل المصاريف الواجب تقديمها للإدارة الحكومية في المنطقة، بحيث استطاعت هذه الأخيرة توفير كل متطلبات الجند والإدارة في المحمية، إلى جانب ربط المنطقة بالأسواق العالية، واعتبارها مصدرا مهما لتموين الاقتصاد البريطاني⁽³²⁾.

ج / النظم الاجتماعية وانعكاساتها على السكان المحليين:

عرفت أوغندا قبل التواجد البريطاني بها، تنظيمًا اجتماعيًا متميزًا من حيث انتشار المنازل وشبكة الطرقات، وحركة تجارية وزراعية مزدهرة، ودام الأمر على ذلك إلى غاية فترة الحماية البريطانية، حيث عبر السير فريديريك لوغارد Frederick Lugard لما كان ضمن شركة شرق إفريقيا البريطانية في 1890، عن إعجابه الشديد لتنظيم الناس في مساكنهم وملابسهم، ومسالكتهم، وخص

بالذكر مملكة بوغنده التي شهد فيها نشاطا متميزا، وحركية واسعة للناس في الشوارع، وانتشار الدكاكين المتنوعة بالمنتجات الغذائية وغير الغذائية، كما شاهد في المقابل أحياء "كيزونيا" و"مولاغو" Kesonya, Mulago اللتان ينتشر فيهما الفقر وسوء تنظيم أهلها وتدني المعيشة بها⁽³³⁾.

وشهدت أوغندا على مر فترة الحماية البريطانية عليها تدخلا في شؤون التنظيم الاجتماعي، وكان أول إجراء قامت به الحكومة البريطانية في المنطقة، هو تأسيس مدينة كامبالا⁽³⁴⁾ من قبل فريديريك لوغارد في 1890 داخل مملكة بوغنده، في مساحة تزيد عن 94 ميل²، والتي أصبحت فيما بعد مقر لحكومة المحمية، وقام أيضا بتشييد قصرين كبيرين قرب مقر الكاباكا في مدينة "مانغو" Mengo، أحدهما بناه في تل "ناميرومب" Namirembe، منحه لأتباع المذهب البروتستنتي⁽³⁵⁾، وآخر بناه في تل "روباغا" Rubaga، منحه لأتباع المذهب الكاثوليكي، وبذلك زرع لوغارد أول بذرة الفتنة داخل مملكة بوغنده عامة والقصر الملكي بالخصوص.

وعلى غرار مملكة بوغنده التي تعتبر من أكثر المناطق كثافة من حيث عدد السكان في أوغندا، تتواجد ثلاث ممالك أخرى لا تقل أهمية عن بوغنده من حيث التنظيم الاجتماعي، وكثافة السكان بها، ونخص بالذكر هنا ممالك تورو، أنكولي، بانيورو، وكانت هذه الممالك قد ارتبطت كسابقتهم بوغنده بحكومة المحمية من خلال المعاهدات التي أبرمها السير هاري جونستون Harry Johnston في عام 1900 مع هذه الممالك⁽³⁶⁾.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الكثافة السكانية في ظل الحماية البريطانية لأوغندا شهدت اختلافا وتنوعا من منطقة لأخرى، فعلى سبيل المثال مملكة بوغنده تتركز فيها كثافة سكانية تقدر بـ 17 ٪ من مجموع السكان حسب إحصائيات 1948، وهي نسبة غير ثابتة نظرا لكثرة توافد الهجرات السكانية

على المنطقة من داخل أوغندا وخارجها، بحيث يسكنها أكثر من 21 تجمع عرقي من مختلف الجاليات، وعلى غرار مملكة بوغندا تتوزع الكثافة السكانية في كل من مقاطعات تيزو وبوزوغا وأنكول، بـ 9.4، 8.7، 7.9، على التوالي، ويتشكل متوسط العمر من الشباب، بحيث نجد نسبة 40 ٪ من مجموع السكان يتراوح سنهم ما بين 15 و 18 سنة⁽³⁷⁾.

وعلى ذكر توافد الجاليات الغير محلية على أوغندا في فترة الحماية البريطانية، عملت هذه الجاليات، وخاصة الآسيوية منها (الهنود) على رفع نسبة الكثافة السكانية بشكل واضح، وذلك لملائمة ظروف الإقامة وتوفير فرص الشغل ومساندة حكومة المحمية لهم عن طريق تدعيمهم باستغلال الأراضي الزراعية وتسويق منتجاتهم، وعلى مر السنوات وتزايد توافد هذه الهجرات السكانية أصبح عددهم يتزايد، وسنرى ذلك بشكل واضح من خلال الجدول التالي الذي يوضح لنا ذلك التزايد بين سنوات 1948 و 1959⁽³⁸⁾.

الجنس	سنة 1984	سنة 1959
الأوروبيين	3488 ن	10866 ن
الهنود	33767 ن	69103 ن
الباكستان	1448 ن	2830 ن
العرب	1475 ن	1946 ن
باقي الجاليات	827 ن	3213 ن
المجموع	40965 ن	87058 ن

واستنادا إلى هذا الجدول، فإن عدد السكان الإجمالي لأوغندا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية نجده قد قفز بشكل ملفت للانتباه⁽³⁹⁾ نظرا للسياسة البريطانية الاجتماعية التي طبقتها في المنطقة، وقد استطاع المؤرخ "دافيد أبتر" David Apter أن يوضح لنا الفرق الشاسع في تزايد عدد السكان

الإفريقيين وغير الإفريقيين بأوغندا في مدة عشر سنوات فقط بحيث انتقل عدد السكان غير الإفريقيين من 40965 عام 1948 إلى 86978 عام 1959، أي ما يعادل الزيادة بالضعف في حين عدد السكان الإفريقيين لم يتغير كثيرا نتيجة السياسة الاستعمارية القاسية المطبقة تجاههم⁽⁴⁰⁾.

وفضلا عن عدد السكان الهائل الذين يقيمون في أوغندا، والذين فاقوا الست ملايين لسنة 1959، إلا أن عدد الأطفال المتمدرسين يبقى ضئيلا مقارنة بالعدد الإجمالي للسكان، حيث نجد أن عدد الأطفال الذين يزاوون دراستهم في الطور الابتدائي، مع تحصلهم على منح التمدرس من قبل حكومة المحمية، لم يتجاوز 180 000 طفل لسنة 1952، ثم ارتفع إلى 290 000 لسنة 1957، أما المتمدرسين في الطور الثانوي فوصل عددهم إلى 5517 لسنة 1951، ثم ارتفع إلى 16 000 طالب في 1957، وهو ارتفاع قليل إذا ما قورن بارتفاع عدد السكان حسب ما بينه الجدول السابق، وعلى النقيض من ذلك، فإن عدد الأطفال الآسيويين المقيمين في أوغندا والذين يزاوون دراستهم في الطور الابتدائي وصل لعام 1957 إلى 16 000 متمدرس، و3817 في الطور الثانوي، وهي نسبة لبأس بها مقارنة مع عدد السكان الآسيويين الذي لم يتجاوز 86 ألف نسمة لعام 1959، وترجع هذه النسبة المرتفعة لعدد الأطفال الآسيويين المتمدرسين إلى المنح العالية التي تقدمها حكومة المحمية إلى هؤلاء، والتي ارتفعت بأربعة أضعاف ما بين 1951 و1957، في حين كان مقدار الإنفاق على المتمدرس الإفريقي لم يتجاوز أربعة جنيهات وربع عن كل متمدرس، وهو ما نتج عنه تدني كبير في المستوى التعليمي لهؤلاء، خاصة وأن غالبية الأطفال لا يزاوون دراستهم في الطور الثانوي، ومن ناحية أخرى نجد المتمدرسين الآسيويين يواصلون دراستهم لما بعد الثانوي، أين كان البعض منهم يسافرون نحو بلدان أخرى مثل الهند وبريطانيا لمزاولة الدراسة الجامعية، وذلك يعود كله لتوفر الظروف الملائمة لهذه الفئة⁽⁴¹⁾.

وبالموازاة مع هذه النسب الخاصة بالفئة المتمدرسة في أوغندا، نجد كذلك أن عدد المنشآت التعليمية الخاصة بالتعليم الثانوي العالي فيها قليلة، وحتى وإن وجدت فإنه لا يسمح بالعدد الكلي للإفريقيين بالتمدرس فيها، لسيطرة الحكومة المحلية والفئة الأسيوية عليها، وعليه فقد كان في أوغندا في مطلع الخمسينيات أربع مراكز تعليمية كبيرة، متمثلة في كلية الملك والتي تسمى "بادو" Badu، وكلية ناميليانغو Namiyango⁽⁴²⁾، وكلية سانت ماري Sent Mary's في مقاطعة كيزيبي، وكلية تورورو Tororo، الواقعة في كامبالا، بالإضافة إلى الكلية الحكومية الكبيرة لماكريري⁽⁴³⁾.

خاتمة:

إن الاستعمار البريطاني في كل المناطق التي فرض عليها سيطرته إلا وكان مركزا على الجانب الاقتصادي أكثر من غيره من الجوانب الأخرى، وذلك حال أوغندا التي عانت الكثير من جراء سياسة الاستغلال الوحشية التي مارستها عليها بريطانيا خاصة في الجانب الزراعي الذي وجدت فيه بريطانيا فرصة لتلبية حاجياتها منها خاصة البن، والقطن، بحكم الأراضي الخصبة والمناخ الاستوائي الملائم لمثل هذه الزراعات، وهذا ما انعكس سلبا على إقتصادها في عهد الاستقلال حيث وجدت نفسها تمارس نشاطات زراعية لا تلبى حاجياتها الغذائية بل معظمها زراعات نقدية تجارية توجه للأسواق الخارجية، كما ان سساسة فتح باب الهجرة من الهند أو من الدول المجاورة أوجد في عهد الاستقلال بالنسبة لأوغندا مجتمعا متكونا من عدة أجناس مما صعب من حياة الناس في كتلة اجتماعية متجانسة .

الهوامش

(1). بوغندة أو أوغندة هما اسمان لمملكة واحدة، تعد من أكبر الممالك التقليدية في أوغندة، ويرجع لها الحق في التصرف لباقي الممالك الأخرى، وأهمها مملكة بانيورو، وأنكول، وتورو، كان يحكم بوغندة ملك يسمى بالكاباكا، عرفت استقلالها الذاتي عن مملكة بانيورو منذ 1790، بحيث بدأت تظهر في نمط تنظيمي مميز وعلى جميع النواحي، وزادت تنظيماً بعد اعتلاء الملك (الكاباكا) موتسا الأول العرش (1875-1884) العرش، أنظر:

- Robert Pickering Ashe. Two Kings of Uganda. 2em ed, frank Cass and Company Limited, London, 1970, pp4952-

(2). حراز، رجب. بريطانيا وشرق إفريقيا من الاستعمار إلى الاستقلال. معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1971، ص 125

(3). W.E.F, Ward and L.W, White. East Africa: A century of change 1870- 1970. George Allen and Unwin, London, 1971, p65

(4). رجب، حراز. المرجع السابق، ص 129.

(5). هو السير هاري هاملتون جونستون، من مواليد 12 جوان 1858 بلندن، مستكشف وعالم نبات، سافر إلى العديد من الدول الإفريقية، وكان يتقن اللغة السواحلية ولغة البانتو جيداً، عمل كقنصل عام في بريطاني، ثم مفوض في دولة نياسالاند، كتب أكثر من أربعين كتاب عن إفريقيا وحياة الناس فيها، انظر: W.E.F, Ward and L.W, White. op. cit, p68

(6). يعتبر اللورد لوغارد أول من طبق نظام الحكم الغير مباشر في إفريقيا، وكانت أول دولة مسها هذا النظام هي نايجيريا سنة 1900 عندما كان مندوبا ساميا هناك من 1900 إلى 1906، وأراد أن يبقى على حكم الزعماء المحليين من أجل وضعهم تحت سيطرته وتسيير الأمور دون تدخل الإدارة الاستعمارية، أو إنفاق أموال كثيرة وهو مبدأ النظام الاستعماري البريطاني في جميع المستعمرات، كما يعود جذور هذا الحكم إلى النظام الإداري الذي طبقته بريطانيا في الهند في القرن الثامن عشر، أنظر:

Collis, O. Robert. Western African History. Library of Congress cataloging, 3emed, 1997, p230

(7). Wason, J. Cathcart. East Africa and Uganda, Griffiths, London, 1905, p13 .

(8). الكاباكا عند سكان بوغنده معناه الملك، وهو من يترأس السلطة، ويساعده في الحكم مجلس برلماني يسمى اللوكيكو، يظم رؤساء القبائل والعشائر، كما يساعد الكاباكا في الحكم منصب الكاتيكورو، الذي يظم الوزير الأول وثلاث وزراء آخرين، أنظر: لتون، رالف. شجرة الحضارة. ج3، ترجمة: محمد سويدي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغبة، الجزائر، 1990، ص 128-129.

(9). Gukiina, Peter.M. Uganda : a case study in African political development, university of Notre Dame Press, London, 1972, p 56.

(10). كانت مملكة بوغنده مقسمة إلى أكثر من عشرين مقاطعة وهي تعرف عند أهل بوغنده بالباسازا، يرأسها زعيم يسمى رئيس باسازا، ويساعده ستة عمال يسمون بالغومبولالا، أنظر: نفسه، ص 129.

(11). كريتيان، جان بيار. إفريقيا البحيرات الكبرى ألف عام من التاريخ. ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام، (د. ت، ص 231.

(12). أبو المجد، صبري. ثورة إفريقيا. الشركة العربية للطباعة والنشر، 1960، ص 179.

(13). كريتيان، جان بيار. المرجع السابق، ص 232.

(14). Kasfir, Nelson. The shrinking political Arena, participation and ethnicity in African. University of California press, London, 1976, p100

(15). حراز رجب: المرجع السابق، ص 138.

(16). Kasfir, Nelson. op.cit, p10. See: Prunier, Gérard et Class, Bernard. L'Ouganda contemporain, éditions Karthala et IFRA, 1994, pp73-74

(17). أبو المجد، صبري. المرجع السابق، ص 181.

(18). Gukiina, Peter M. op.cit, pp55- 56

(19). Mutibwa, Phares: Uganda since independence. Africa World press, London, 1992, p12- 13

(20). ينتمي إلى أسرة اسكتلندية ولد بالهند في 22 جانفي 1858 وكان أبوه من رجال الدين المسيحيين، رحل مع أهله إلى إنجلترا ودخل الكلية العسكرية سنة 1878 ثم عاد إلى الهند ليسارك مع الجيش في الحرب الأفغانية 1879-1880 ثم رافق القريق الهندي إلى السودان، ثم انضم إلى حملة شاهين

على السودان في 1886، ثم انظم إلى العمليات العسكرية في بورما، عاد في 1887 إلى بريطانيا، ليدخل خدمة شركة شرق إفريقيا البريطانية سنة 1888، وكان له دور فعال في سيطرة بريطانيا على نياسالاند، وأوغندا ونيجيريا، عين كمندوب سامي في شمال نيجيريا ما بين 1912-1913، ثم حاكما عاما لها بين 1914 و 1919، وبعدها عين في العديد من اللجان الدولية في إفريقيا، يعتبر أول من أسس لنظام الحكم الغير مباشر (حكم الإفريقيين بأنفسهم)،

توفي 1945 ببريطانيا، أنظر: Collins, O. Robert. op. cit, pp228-229

(21). Prunier, Gérard et Class, Bernard. op. cit, p76

(22). Mukherjee, Ramkrishna. Uganda: An Historical Accident?: Class, Nation State Formation, 1er ed, Africa world press, United Nation, 1985, p166.

(23). وللاشارة فإن أوغندا لم يتواجد بها مستوطنين أوروبيين، وذلك لترهيب المستكشفين الأوروبيين، وشركة شرق إفريقيا البريطانية منها، وذلك لقسوة طبيعتها وانتشار الأمراض الخطيرة بها، وبالأخص مرض النوم، فاعتمدت مقابل ذلك على السكان الأصليين بامتلاك المزارع على شرط أن يبقى هؤلاء

مرتبطين بقوانين حكومة المحمية، أنظر: - Ibid : p167

(24). Okoth, Assa. A History of Africa: African Societies and the establishment of colonial rule. Vol 1, East Africa Educational Publisher, 1988, p347

(25). Young, Crawford and Neal, Sherman P. Cooperative and Development: Agricultural politics in Ghana and Uganda. University of Wisconsin press, London, 1981, p35

(26). Ibid:

(27). تعد أوغندا ثاني أكبر دولة إفريقية منتجة لمادة البن بعد إثيوبيا، ويعتبر النوع الذي ينتج في أوغندا من أجود الأنواع المعروف بـ روبوستا Robusta، وتساهم مادة البن اليوم بنسبة كبيرة من مداخيل الدولة تصل إلى 245 مليون \$، وتتنويع زراعتها اليوم على مساحات واسعة تنتشر في الجهة الجنوبية الشرقية والشمالية الشرقية للبلاد، كما تشغل هذه المادة حوالي 500 000 عامل من

موطني البلاد، أنظر: Ibid : p 39.

(28). لقد وفدت الجالية الآسيوية على منطقة شرق إفريقيا قادمين من شبه الجزيرة العربية ومن شبه الجزيرة الهندية، وينقسم الوافدين من شبه الجزيرة الهندية

إلى قسمين، قسم يسمى "جوان" نسبة إلى "جوا" المستعمرة البرتغالية السابقة في الهند، وقسم ثاني يعرف بالهنود وهم القادمين من جميع المناطق التي سيطرت عليها الحكومة البريطانية قبل تقسيمها إلى دولتي الهند وباكستان، وقدر عددهم في أوغندا بنحو 61933 شخص لعام 1948، يمثلون نسبة 45 ٪ من مجموع القاطنين في العاصمة كمبالا، ويشغل معظمهم في التجارة والحرف والمهن ويمارس بعضهم ملكية الأراضي الزراعية، ويمتلكون في أوغندا وحدها على غرار كينيا و تنجانيقا ما نسبة 90 ٪ من محالج القطن، قدر عددهم لعام 1948، 178 محالج من بين 195 الموجودة في البلاد، أنظر: محمد عبد العزيز، إسحاق. نهضة إفريقيا. الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1981، ص 50، 51.

(29). Mukherjee, Ramkrishna. op cit, p172

(30). Young, Crawford and Neal, Sherman. op. cit, P40

(31). للمزيد أنظر:

Jorgensen, Jan Jelmert. Uganda: A Modern history. British Library Cataloguing in Publication Data, London, 1981 p115.

(32). -Ibid.

(33). Mukherjee, Ramkrishna. op cit, p193

(34). هي العاصمة السياسية الحالية لدولة أوغندا
(35). للإشارة تعد الديانة المسيحية في المنطقة من أكبر الديانات التي انتشرت في المنطقة بعد الدين الاسلامي وباقي الديانات الوثنية الأخرى، وكانت المسيحية قد دخلت المنطقة عن طريق الجمعيات التبشيرية، وكانت جمعية الإرساليات التبشيرية البريطانية أول من أدخلت معالم الدين المسيحي البروتستنتي في 1844 على يد المنصر كرابف وقد استغلت في بداية الأمر طبقة العبيد وبعض العائلات المعوزة حتى تغرس فيهم معالم هذه الديانة، أنظر:

- Anene Joseph, and Godefry Brown : Africa in the Nineteenth and Twentieth Centry's, IBADAN university press, 1966, pp463464-

(36). Kosazi, A. b. k. The Social Origins of Violence in Uganda: 19641985-. McGill-Queen's university press, Canada, 1994, p22

(37). Apter, David. the political kingdom in Uganda. Oxford University press, London, 1961, p36

(38). Ibid: p37

(39). للمزيد أنظر:

Melvin, L. Perlman. Cahiers d'études Africaines (The Changing Statue and Role of Women in Toro) «Western Uganda», vol 6. N 24, 1966, pp565566-.

(40). Apter, David. op. cit, p38

(41). ibid, p58

(42). تقع في منطقة ميكونو Mukono ببوغنדה، تعد من أقدم المدارس الثانوية القديمة، تأسست في 23 مارس 1902 من قبل المبشرين البروتستانتين، وتخصصت في تعليم التاريخ لأبناء الزعماء والرؤساء والشخصيات الحكومية، أنظر: .WWW.Encyclopedia. Com

(43). Apter, David. op. cit, p59.